الأمم المتحدة
E/FFDF/2021/L.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
14 April 2021
Arabic
Original: English

منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المعني بمتابعة تمويل التنمية
12-15 نيسان/أبريل 2021
البند 3 من جدول الأعمال
اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها
على الصعيد الحكومي الدولي

مشروع الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي يقدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منير أكرم (باكستان)، بناء على مشاورات غير رسمية

متابعة واستعراض نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

1 - نحن، الوزراء والممثلين السامين، اجتمعنا في الفترة من 12 إلى 15 نيسان/أبريل 2021 بمناسبة انعقاد المنتدى السادس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

2 - نؤكد عزمنا على مواصلة تعزيز جهودنا من أجل تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في موعدها وبصورة كاملة. ونؤكد من جديد كذلك التزامنا بتعزيز التعاون والتضامن على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل التصدي لعواقب الجائحة. ونسلّم بضرورة أن تصمَّمَ استراتيجياتُ تحقيق الانتعاش بعد زوال الأزمة على نحو يكفل الإسراع بتنفيذ خطة عام 2030 في خلال عقد العمل، بما يسهم في بناء اقتصاد مستدام وشامل للجميع ويساعد في الحد من مخاطر أي صدمات تقع في المستقبل.

3 - ونلاحظ بقلق أنه في حين لم يكن العالم حتى قبل انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على المسار المفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وأهداف اتفاق باريس، فإننا نواجه الآن أزمة صحية واجتماعية واقتصادية متعددة الأبعاد تزداد حدتها بسبب تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي.

4 - لقد تسببت الجائحة في معاناة إنسانية هائلة في جميع أنحاء العالم وأحدثت أسوأ أزمة اقتصادية واجتماعية شوهدت في غضون عقود عديدة. فقد عمقت مظاهر التفاوت القائمة سلفا داخل البلدان

وفيما بينها. وعلى الرغم من أن الفيروس أضـــر بالجميع في كل مكان، فقد كانت ضـــرره أشـــد وقعا على البلدان النامية، ولا سيما منها البلدان الأكثر هشاشة والأشخاص الأشد ضعفا. ونحن ندرك أهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل. ونسلم بالحاجة الملحة إلى تقديم الدعم على وجه الخصوص للضعفاء أو لمن يعيشون في حالة ضعف، بمن فيهم النساء والفتيات والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واللاجئون والنازحون والمهاجرون، وإلى حماية حقوق الإنسان المكفولة للجميع وضمان ألا يترك أي بلد وأي شخص خلف الركب.

5 - والعامل الأساسي في تحقق الانتعاش على الصعيد العالمي هو أن تتوفر اللقاحات ووسائل العلاج والتشـــخيص المتعلقة بكوفيد-19 للجميع وأن تكون مأمونة وجيدة وناجعة وفعالة ويمكن الحصـــول عليها بسهولة وتكلفة ميسورة. ونشدد على ضرورة إقامة شراكات دولية خصوصا من أجل تعزيز قدرات التصنيع والتوزيع، إدراكا منا لتباين الممارسات الوطنية، ونسلم بدور التحصين الواسع النطاق ضد كوفيد-19 باعتباره منفعة صحية عالمية تعين على الوقاية من انتقال المرض واحتوائه ووقفه وصولا إلى القضاء على الجائحة. ونعقد العزم على العمل بلا كلل من أجل ضمان حصول جميع البلدان في الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19.

6 - ونحن نؤيد تماما الاســتفادة من مبادرة تســريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ومن مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (كوفاكس) الذي يدخل في إطارها ونهيب بالقطاعين العام والخاص إلى ســد فجوة تمويل هذين المرفقين. ونشـــجع أيضـــا البلدان التي لديها القدرات على القيام بذلك أن تتخذ إجراءات لدعم مرفق كوفاكس ومنظمة الصـــحة العالمية بفعالية، بســـبل منها إتاحة الجرعات الزائدة لمرفق كوفاكس تشجيعا للتوزيع العادل للقاحات على البلدان النامية. ونرحب بمواصلة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف توفير الدعم وإمكانية الحصول على التمويل الميسر وغير ذلك من التدابير المالية لمساعدة البلدان النامية على تلبية متطلبات التحصـــين الوطنية، وتحســـين النظم الصـــحية الوطنية والتأهب والبنى التحتية الصحية، وإحراز تقدم صوب توفير التغطية الصحية للجميع.

7 - ونحن ندرك أن توفير التغطية الصحية للجميع، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية، أمر أساسي لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. ونؤكد أن الاستثمارات في البنى التحتية الصحية والنظم الصحية القادرة على التكيف والمتوائمة مع خطة عام 2030 ضـــرورية لتعزيز الرخاء وتحقيق التنمية المســـتدامة والتخفيف من وطأة الفقر.

8 - ويساورنا القلق العميق من كون العديد من البلدان النامية غير قادرة على تلبية الاحتياجات الصحية والإنسانية الأساسية لشعوبها وعلى الخروج من الركود بسبب زيادة القيود المفروضة على السيولة والقيود المالية، وتزايد التزامات خدمة الديون، وارتفاع تكاليف الاقتراض. وهناك خطر كبير يتمثل في التفاوت الحاد الذي قد يشـــهده العالم حيث إن العديدين يواجهون إمكانية فقدان ثمار عقد كامل من التنمية المســـتدامة، ما لم تتخذ إجراءات حاسمة على وجه السرعة.

9 - وتجد البلدان التي تواجه حالات خاصة نفسها أمام تفاقم مظاهر الضعف التي تعاني منها. وندعو المجتمع الدولي إلى مدّ أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الســـاحلية والدول الجزرية الصـــغيرة النامية

بالدعم، بما في ذلك لغرض تمويل التدابير التحفيزية التي تأخذ في الاعتبار مظاهر الضعف الخاصة التي تعاني منها لاستخدامها كحافز للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020، وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، ولمعالجة آثار كوفيد-19 من أجل تحقيق انتعاش مستدام شامل للجميع وقادر على الصمود.

10 - وما فتئت الفجوة الاستثمارية في تحقيق خطة عام 2030 تزداد. ونرحب بالتدابير المالية والنقدية الاستثنائية التي اتخذتها حكومات عديدة، والتي خففت من الوقع الاجتماعي والاقتصادي للجائحة.

11 - وتتطلب جسامة الأزمة اتخاذ تدابير دولية مهمة ومنسقة وفي الوقت المناسب لتحقيق انتعاش مستدام شامل للجميع وقادر على الصمود في كل مكان. ونشير إلى تقرير الأمين العام المعنون "مسؤولية مشتركة وتضامن عالمي: مواجهة الآثار الاجتماعية الاقتصادية المترتبة على جائحة كوفيد-19" وإطار الأمم المتحدة للتدابير الاجتماعية - الاقتصادية الفورية لمواجهة كوفيد-19. ونحيط علما بالمناسبات بمعتكف أصدقاء مونتيري والأربع الرفيعة المستوى بشأن تمويل التنمية في فترة كوفيد-19 وما بعدها التي اشترك في عقدها كل من حكومة جامايكا وحكومة كندا والأمين العام، عبر منبر افتراضي. ونلاحظ الأهمية الخاصة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومجموعة العشرين ومجموعة السبعة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في النهوض بخطة تمويل التنمية. ونعرب عن تقديرنا لتأييد حكومات مجموعة العشرين برئاسة المملكة العربية السعودية في اجتماعها لعام 2020 دعمَ المجموعة لتدابير مواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها في البلدان النامية.

12 - ونلتزم ببذل جهود تحفيز عالمية قوية ومنسقة تعزز توفر العمل اللائق وتدعم الانتقال إلى اقتصادات مستدامة شاملة للجميع وقادرة على الصمود. ونحن مصممون على التغلب على العقبات النُّظمية، بما في ذلك عن طريق إجراء المزيد من المداولات بشأن تمويل المنافع العامة العالمية بغية التعجيل بإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث. ونؤكد من جديد أن خطة عام 2030 هي المخطط العالمي لإعادة البناء على نحو أفضل.

المسائل الشاملة

13 - أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعميق أوجه التفاوت القائمة سلفا وازدياد الضغط على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، حيث أصبح أشد البلدان والأشخاص ضعفاً عرضة لخطر زيادة تخلفهم عن الركب في سياق جهود التعافي الصحي والانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي. ونعقد العزم على اتخاذ إجراءات لمنح الأولوية في الإنفاق لأمور من جملتها الوظائف الصحية الأساسية وتدابير الحماية الاجتماعية للحد من الإقصاء، واستئصال شأفة الفقر، ومعالجة أوجه عدم المساواة، وإنهاء التمييز، بما في ذلك في مجال الوصول إلى الأسواق التجارية وأسواق رأس المال، والطاقة الميسورة التكلفة والتكنولوجيات اللازمة للتنمية المستدامة.

14 - وقد أثرت جائحة كوفيد-19 تأثيراً شديداً على المجتمعات وكان وقعها على النساء والفتيات أشد. فالنساء يشكلن أغلبية العاملين الصحيين الموجودين في الصفوف الأمامية، وما زلن يؤدين معظم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر ويواجهن مخاطر متزايدة من حيث التعرض للعنف العائلي والاستغلال. وقد يذهب سُدًى التقدمُ المحرز على امتداد السنوات صوب تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع

النساء والفتيات. ونلتزم بتكثيف جهودنا في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وكذا برامج تحقيق التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 في المجالات الصحي والاجتماعي والاقتصادي التي تراعي الاعتبارات الجنسانية وتركز في صميمها على من هم أشد تضررا، بمن فيهم النساء والفتيات. ونلتزم كذلك بتهيئة بيئة مواتية لتولي النساء أدوارا قيادية وتنمية قدراتهن، بهدف معالجة النقص الحالي في تمثيلهن في عمليات صنع القرار.

15 - ويساورنا القلق العميق من كون الجائحة قد وسّعت أوجه التفاوت القائمة في حصول الأطفال على التعليم وأضرت بأطفال المدارس في البلدان الأفقر بشكل أشد. ونسلم بأن الاستثمار في الأطفال والشباب أمر حاسم لتحقيق التنمية المستدامة المنصفة الشاملة للجميع بما يعود بالنفع الكامل على الأجيال الحالية والمقبلة.

16 - ونحن ندرك الآثار المضاعِفة والشديدة لتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، والتدهور البيئي في سياق جهود التعافي من جائحة كوفيد-19، بما في ذلك الأثر الشديد على جميع الاقتصادات وبخاصة اقتصادات البلدان النامية. وسنبذل قصارانا من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدام مكوناته على نحو مستدام وتعبئة الموارد المالية اللازمة لبلوغ هذه الغاية. ونحن ندرك أهمية التعافي المستدام من جائحة كوفيد-19 من أجل تحقيق هدف اتفاق باريس الطويل الأجل المتعلق بخفض درجات الحرارة، ونكرر تأكيد ضرورة زيادة الدعم المقدم لأشد البلدان ضعفا.

17 - لقد أظهرت جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والتدهور البيئي أهمية فهم المخاطر في جميع القطاعات وعلى جميع مستويات التخطيط، العالمي منها والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي. وقد غدت الكوارث أكثر تواترا وتعقيدا وعمومية. فمن الضروري الانتقال من ترجيح كفة الاستثمار في تدابير مواجهة الكوارث عندما تقع إلى ترجيح كفة الاستثمار في الوقاية من وقوعها والحد من مخاطرها. ويمكن دعم تخطيط الاستثمار العام المراعي لاعتبارات المخاطر وسياسة تمويل الوقاية من المخاطر من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة للتنمية المستدامة.

18 - ونؤكد كذلك أن الاستثمار في بنى تحتية مستدامة وجيدة أمر بالغ الأهمية لتحقيق تعاف شامل للجميع من آثار جائحة كوفيد-19 والإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتتزايد الفجوة الاستثمارية في إنجاز خطة عام 2030، وتراجع الاستثمار في إقامة بنى تحتية جيدة في البلدان النامية بأكثر من 50 بليون من دولارات الولايات المتحدة في العام الماضي وحده. وينبغي زيادة التمويل العام لتحفيز الاستثمارات الخاصة في إقامة بنى تحتية مستدامة وقادرة على الصمود تعين على تحقيق خطة عام 2030 وأهدافها، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سنداي، والخطة الحضرية الجديدة.

الموارد العامة المحلية

19 - توفير التمويل العام أمر حاسم بالنسبة إلى الصحة وتحقيق الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي. وينبغي أن تتضافر الجهود المحلية والدولية في خلق الحيز المالي اللازم للاستثمار في التدابير الفورية لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها والدفع بعجلة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونكرر تأكيد ضرورة الإبقاء على التدابير المالية الاستثنائية المناسبة ما دامت الحاجة إليها قائمة لتأمين الاستجابة الصحية وتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي.

20 - وكانت نظم الحماية الاجتماعية خط الدفاع الأول ضد الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19. ونحن ملتزمون بزيادة التمويل لحماية سبل عيش المجتمعات الضعيفة وصحتها، وبسد فجوة التمويل التي تواجهها البلدان الضعيفة، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ونهيب بالحكومات أن توسع نطاق الحماية الاجتماعية ليستفيد منها جميع الناس، بمن فيهم العاملون في الاقتصاد غير الرسمي.

21 - ونكرر التأكيد على أن من الواجب أن تكون برامج الانتعاش موجهة نحو النهوض بتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف اتفاق باريس. ونجدد تأكيد التزامنا المشترك بترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير الفعالة والتخلص منها تدريجيا لما لها من دور في تشجيع الإسراف في الاستهلاك، مع العمل في الوقت نفسه على مدّ الدعم المحدد الأهداف لمن هم أفقر ويمكن للسياسات والأدوات المالية أن تساعد على تحقيق الالتزامات التي ينص عليها اتفاق باريس، مع تحقيق فوائد مشتركة أيضا في ميادين النمو، وإيجاد فرص العمل، والصحة والبيئة، وكذلك تعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية.

22 - ونسلم بأهمية شفافية النظم المالية في مكافحة اللامساواة ونلتزم من جديد بتعزيز قدرات إدارة الإيرادات من خلال اعتماد نظم ضريبية حديثة تدرُّجية، انسجاما مع خطة عمل أديس أبابا. ونقر بأن أي نظر في اتخاذ تدابير ضريبية في مواجهة الاقتصاد الرقمي ينبغي أن يتضمن تحليلا دقيقا لآثارها على البلدان النامية يأخذ مدخلاتها بعين الاعتبار، مع التركيز بوجه خاص على احتياجاتها وقدراتها الفريدة. وندعو الأمم المتحدة، وجميع المنظمات الدولية الأخرى المعنية، إلى دعم البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في بناء قدرات السياسات العامة والقدرات الإدارية من أجل فرض ضرائب فعالة وكفؤة على الاقتصاد الرقمي. ونلاحظ العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة، بما في ذلك العمل المتعلق بتطوير القدرات، بشأن السياسات والإدارة الضريبية وإدارة أصول البنى التحتية لأغراض التنمية المستدامة.

23 - ونلاحظ عمل مبادرة أديس أبابا للضرائب في تعزيز العمل الجماعي بغاية تمتين قدرة البلدان النامية على سد الثغرات المعترف بها في مجال تمويل التنمية.

24 - ونعترف بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه أطر التمويل الوطنية المتكاملة دعما للاستراتيجيات الإنمائية المملوكة وطنيا، بغية المضي في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، وصولا إلى تعبئة طائفة عريضة من مصادر وأدوات التمويل ومواءمتها بشكل فعال مع خطة عام 2030.

25 - ونكرر الإعراب عن قلقنا العميق من تزايد التدفقات المالية غير المشروعة على الصعيدين الدولي والمحلي. ونلاحظ تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030. وسنقوم بتحديد مخاطر غسل الأموال وتقييمها والتصدي لها، بوسائل منها التنفيذ الفعال للمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

26 - ونرحب بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة المنعقدة لمعالجة التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي.

27 - ونلاحظ أن ولايات قضائية شتى قد استحدثت آليات لزيادة شفافية الملكية النفعية، بما في ذلك سجلات الملكية النفعية للكيانات الاعتبارية والترتيبات القانونية، مثل الشركات والصناديق الاستئمانية والشراكات المحدودة المسؤولية، وندعو جميع الولايات القضائية إلى النظر في إنشاء الآليات الملائمة،

بما يتمشى مع المعايير الدولية، حيثما لزم. ونعيد تأكيد التزامنا بالسعي إلى القضاء على الملاذات الآمنة التي تقدم حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج وتشجع التدفقات المالية غير المشروعة.

28 - وندعو إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة على الصعيد الوطني، حيثما لزم، لمعالجة دور المؤسسات المالية والمهنيين القانونيين والماليين وغيرهم في التمكين من الفساد والجريمة والتهرب من دفع الضرائب. وسوف ننظر، إضافة إلى ما سبق وحيثما كان ذلك مناسباً ومتسقاً مع النظم القانونية الوطنية، في إمكانية التنازل عن عمليات وتكاليف استرداد الأصول أو تقليصها إلى الحد الأدنى.

29 - ونهيب بالدول الأعضاء إلى تجديد التزامها بالتصدي للتحديات المتعلقة بمنع التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتها وتعزيز التعاون الدولي والممارسات الجيدة في إعادة الأصول واستردادها، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير أكثر فعالية لتنفيذ الالتزامات القائمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، ولتنفيذ تدابير فعالة وشاملة ومستدامة لمنع الفساد ومكافحته في إطار خطة عام 2030.

30 - ونهيب بالدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة واعتماد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة. وتتيح الأمم المتحدة حيزا لإجراء حوار شامل في هذا الصدد من خلال الآليات القائمة وفقاً لولاياتها، دون تكرار عمل الهيئات الدولية الأخرى المعنية بوضع المعايير.

المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

31 - نعرب عن القلق من الانخفاض الشديد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي. وتتيح الأزمة الفرصة لإعادة التركيز في التمويل والأعمال التجارية على أهداف الاستدامة الطويلة الأجل. ونجدد التزامنا باتخاذ إجراءات جماعية لزيادة مواءمة الشركات التجارية الخاصة والتمويل الخاص مع أهداف التنمية المستدامة وتوجيه الاستثمار إلى حيث تكون الحاجة إليه أشد.

32 - ونسلم أيضا بضرورة إخضاع الشركات التجارية الخاصة لمزيد من المساءلة عن تأثيرها في التنمية المستدامة، ووضع آليات مالية مبتكرة لدعم نماذج تجارية مستدامة. ونشجع على إحراز تقدم نحو وضع معايير دولية متسقة وقابلة للمقارنة عالمياً للإقرارات المتصلة بالاستدامة، من خلال الاستفادة من المبادئ والأطر والتوجيهات القائمة. ونسلم بضرورة وضع إطار مشترك للتعاريف والمعايير المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية المستدامة.

33 - ونشدد كذلك على دور القطاع الخاص في النهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال ضمان حصول المرأة على العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق، ومساواتها مع الرجل في الأجر عن العمل المتساوي أو العمل المتساوي القيمة، وتحقيق التكافؤ بينها وبين الرجل في الاستفادة من الفرص المتاحة.

34 - وسوف نأخذ في الاعتبار الدور الحاسم للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال إيجاد فرص العمل لصالح أفقر الفئات وأشدها ضعفاً وتحسين سبل معيشتها، وتعزيز تدابير الدعم لإشراك تلك المؤسسات في جهود الانتعاش.

35 - ونرحب بمبادرات منظومة الأمم المتحدة بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة ونهيب بمنظومة الأمم المتحدة إلى تقديم حلول مبتكرة يمكن أن تزيد من الاستثمار المرصود لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي

هذا الصدد، نلاحظ الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام، من خلال سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة المعنية بالصناعات الاستخراجية، من أجل تعظيم مساهمة الصناعات الاستخراجية في التنمية المستدامة.

36 - ونرحب كذلك بعمل التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة.

37 - وسوف ندرس خيارات إشراك وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في سياق عملية التعافي من جائحة كوفيد-19 وتنفيذ خطة عام 2030، وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى إدراج تحليل في هذا الصدد في تقريرها لعام 2022.

38 - وننوه بالعمل الجاري الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، عملا بأحكام قرار الجمعية العامة 215/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، من أجل تحليل وتطوير مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بأمور من جملتها هشاشتها إزاء الديون في الأجل القريب؛ وقدرتها على تحمل الديون في الأجل الطويل وتوسيع فرص حصولها على التمويل بشروط ميسرة. ونهيب بفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية أن تدرج في تقريرها لعام 2022 تحليلا لإمكانية استخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد في إعادة هيكلة ديون الدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف بناء الجدارة الائتمانية وتوسيع نطاق الحصول على التمويل، بما في ذلك التمويل بشروط ميسرة.

39 - ويساورنا القلق من تراجع التحويلات المالية، وهي مصدر مهم لدخل الأسر المستفيدة في البلدان النامية، التي انخفضت بنحو 40 بليون من دولارات الولايات المتحدة بسبب أزمة كوفيد-19. ونعرب عن قلقنا كذلك من استمرار تراجع علاقات المصارف المراسلة، بسبب اتجاهات خفض المخاطر، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على تدفقات التحويلات المالية المنخفضة القيمة. ونرحب بالعمل الجاري بشأن خارطة طريق مجموعة العشرين لتعزيز المدفوعات عبر الحدود، والتنسيق بشأن الأطر التنظيمية والإشرافية والرقابية. وسنعمل على تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية واستخدامها وجودة هذه الخدمات من أجل خفض تكلفة التحويلات المالية. ونجدد التزامنا باتخاذ إجراءات محددة لخفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين بحلول عام 2030 إلى أقل من 3 في المائة من المبلغ المحول، على النحو المتفق عليه في خطة عمل أديس أبابا والوثائق الأخرى ذات الصلة بالموضوع. ونسلم بأن الاستثمارات في التكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات وذات الكفاءة من حيث استخدام الموارد وفي البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود يمكن أن تساعد على تحفيز النمو المستدام والانتعاش الاقتصادي، ومعالجة أوجه عدم المساواة، وأن تعين في الوقت نفسه على تسريع عملية الانتقال إلى اقتصادات مستدامة قادرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، وفقا للظروف والاحتياجات والأولويات الوطنية.

40 - ونسلم بأهمية الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة أو النهج القائمة على النظم البيئية، وإصلاح النظم البيئية، والموارد المستدامة، واستخدام الأراضي وبأن مراعاة المخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة بصورة أفضل سوف تساعد على تعزيز التنمية المستدامة. ويمكن أن تؤدي أدوات التمويل المبتكرة دوراً رئيسياً في تعبئة التمويل لسد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة. ونحن نقر ونؤيد اقتراح الرئاسة الإيطالية لمجموعة العشرين لتقييم المزايا والتحديات المتصلة باستراتيجيات تمويل التنمية المستدامة.

41 - ونقر بأن المؤسسات المالية تسعى إلى الحصول على فرص استثمارية في البنى التحتية المستدامة، ولكن معظم البلدان النامية غير قادرة على الوصول إلى رأس المال هذا. وفي الوقت نفسه، لا يستطيع

المستثمرون الوصول بشكل ملائم إلى مشاريع الاستثمار المجدية في معظم البلدان النامية. ونؤكد من جديد التزامنا السياسي القوي بتهيئة بيئة تمكينية على جميع المستويات.

42 - وسنقوم بتحفيز المزيد من التمويل والاستثمار في البنى التحتية المستدامة وتيسير الجهود الرامية إلى توجيه الاستثمار المستدام الطويل الأجل صوب البلدان النامية. ونلتزم بمساعدة البلدان النامية على الاستفادة من مصادر التمويل المستدامة، وتطوير قناة للمشاريع القابلة للاستثمار، واستخدام آليات تقاسم المخاطر لتحفيز الاستثمار الخاص، حيثما ينطبق ذلك.

43 - ونؤكد أن الاستثمارات في البنى التحتية الصحية والنظم الصحية القادرة على التكيف والتغطية الصحية الشاملة المتوائمة مع خطة عام 2030 أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر.

44 - ونهيب بجميع أصحاب المصلحة المعنيين، استنادا إلى الآليات والمرافق القائمة، إلى التركيز على تشخيص الاحتياجات من حيث البنى التحتية والمساعدة في تحديد الثغرات والاحتياجات التمويلية ومعالجتها، لا سيما في البلدان النامية، وتهيئة بيئة تمكينية تأخذ بعين الاعتبار القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ونسلم بالدور المهم الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المتعددة الأطراف في معالجة الثغرات التي تشوب القدرات والتمويل في مجال الاستثمار المستدام والجيد في البنى التحتية، والعمل في ذلك من خلال المبادرات القائمة.

التعاون الإنمائي الدولي

45 - نؤكد أن المساعدة الإنمائية الرسمية شرط أساسي ولا غنى عنه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تجاه البلدان النامية، تمشيا مع تعهداتها السابقة، وعلى زيادة تلك الجهود من أجل القيام بدور مجدٍ في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الوفاء بالالتزام الذي تعهد به العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص ما يتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً. وينبغي لجميع الشركاء الإنمائيين أن يوائموا ما يقدمونه من دعم مع أولويات البلدان المتلقية، على النحو المحدد في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة للبلدان النامية.

46 - وسوف نواصل تنظيم مناقشات مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية وبشأن المقياس المقترح لتقييم "إجمالي الدعم الرسمي من أجل التنمية المستدامة"، ونؤكد أن أي مقياس من هذا القبيل لن ينتقص من الالتزامات المقطوعة بالفعل. ونرحب باستمرار الجهود الرامية إلى تحسين نوعية التعاون الإنمائي وفعاليته وأثره، وسائر الجهود الدولية المبذولة في مجال المالية العامة، بما في ذلك التقيّد بمبادئ فعالية التعاون الإنمائي المتفق عليها.

47 - ونقر بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلاً عنه، ونرحب في هذا الصدد بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونلتزم أيضاً بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلةً لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي.

48 - ونقر بالدور الحاسم الذي تؤديه المالية العامة الدولية في دعم التعافي المستدام من جائحة كوفيد-19 والنهوض بتوفير المنافع العامة العالمية، بما في ذلك التحصين الواسع النطاق، وبناء نظم صحية مستدامة وقادرة على الصمود. ونهيب بالشركاء الإنمائيين إلى دعم جهود التعافي من جائحة كوفيد-19 التي تبذلها البلدان النامية، ولا سيما أشدها فقراً وضعفاً.

49 - ونسلم بأنه من أجل دعم البلدان التي تواجه أشد القيود في الحصول على التمويل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات فورية لتوسيع نطاق التمويل الميسر وتقديمه حيث تكون الحاجة إليه أشد. ونشجع الشركاء الإنمائيين على استكشاف الخيارات المتاحة لتقديم التمويل الميسَّر الشروط، بما في ذلك تجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية، ومراعاة زيادة تكاليف التنفيذ في هذه السياقات، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأكثر ضعفا. ونلاحظ ما ينطوي عليه التمويل المختلط من إمكانات، مع التسليم بأن استعمال أنواع مختلفة من التمويل في التعامل مع مختلف مجالات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة قد يكون أنجع طريقة في التمويل.

50 - وندعو مصارف التنمية الوطنية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية إلى توفير تدابير منسقة طويلة الأجل لمواجهة الأزمة ومساعدة البلدان على إعادة البناء بشكل أفضل، والحد من المخاطر وبناء القدرة على مواجهة الصدمات والأزمات في المستقبل، من خلال التركيز على تعزيز التعافي المستدام والشامل والقادر على الصمود، دعماً لخطة عمل أديس أبابا وخطة عام 2030.

51 - ونسلم بالحاجة إلى زيادة التمويل الطويل الأجل من أجل التنمية المستدامة الذي يستفيد من السياق الحالي المتسم بانخفاض أسعار الفائدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالزيادات الأخيرة في رؤوس أموال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ونرحب باتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، حسب الاقتضاء. ونشجع المقرضين الرسميين على بحث خيارات توفير التمويل الطويل الأجل بسعر الفائدة الثابت للبلدان الأشد ضعفا من أجل الاستثمار في النمو والتنمية على المدى الطويل.

52 - وتضطلع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بدور بالغ الأهمية في دعم البلدان النامية، إذ تقدم التمويل الطويل الأجل وتمويل المساعدة التقنية، وذلك أمر بالغ الأهمية لحفز النمو والتنمية المستدامة. وندعو المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى زيادة التمويل الخاص والاستفادة منه دعما لجهود التنمية المستدامة بما يتماشى مع أهداف البلدان النامية وأولوياتها الوطنية في مجال التنمية المستدامة.

53 - ونشدد على أهمية زيادة فرص الحصول على التمويل المناخي وتحسينه بالنسبة للبلدان المعرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ، وذلك للتعجيل بتنفيذ سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وسنعزز جهودنا لزيادة تمويل إجراءات التكيف وإعطاء الأولوية لتوفير التمويل الميسر الشروط للبلدان النامية، ولا سيما منها البلدان الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ الضارة.

54 - ونشدد على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء اقتصاد عالمي منخفض الانبعاثات وقادر على التكيف مع تغير المناخ يتطلبان تعبئة ومواءمة التمويل ورأس المال على نطاق واسع. وندرك الدور التحفيزي الذي يمكن أن تؤديه تعبئة الموارد المحلية والتمويل الإنمائي الدولي في هذا الصدد. ونسلم بأهمية وفاء البلدان المتقدمة النمو بالالتزام الجماعي بأن تعبئ، بحلول عام 2020، ما قدره 100 بليون من دولارات الولايات المتحدة في إطار التمويل المناخي سنوياً حتى عام 2025.

55 - وندعو المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى القيام، دون المساس بالدعم الجاري، بالتعاون وتعبئة الموارد والخبرات، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والعينية، وتقديم المعونة المباشرة إلى البلدان المضيفة، واللاجئين، والبلدان الأصلية للاجئين، بهدف تعزيز قدرة البلدان والمجتمعات المحلية المضيفة للاجئين والنازحين والتقليل من العبء الثقيل الذي تتحمله، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، مع الاحترام الكامل لمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الرأفة والاستقلال والحياد والنزاهة في العمل الإنساني.

التجارة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية

56 - يساورنا القلق إزاء ما تسببت فيه جائحة كوفيد-19 من تعطيل لسلاسل الإمداد وانخفاض حاد في التجارة العالمية وبطء انتعاشها. وقد تضررت البلدان النامية من هذا الوضع بشكل خاص. وسنعمل على أن تكون أي تدابير طارئة تُتخذ في مجال التجارة من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19 محددة الأهداف ومتناسبة وشفافة ومؤقتة وأن تحمي الأشخاص الأكثر ضعفاً ولا تخلق حواجز دائمة أمام التجارة أو تعطِّل سلاسل الإمداد العالمية، وأن تكون متسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

57 - ويساورنا القلق إزاء أثر الجائحة الضار على الاقتصادات المعتمِدة على السياحة. ونشجع الحكومات على تيسير استئناف السفر الأساسي عبر الحدود من أجل عودة التجارة والخدمات إلى سيرها الطبيعي، وفقا للقوانين والأنظمة الوطنية، مع الحفاظ على الصحة العامة تمشيا مع جهودنا لمكافحة الجائحة، وكذلك لتقليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن تفشي كوفيد-19.

58 - ونسلم بالحاجة إلى زيادة استدامة ومرونة سلاسل الإمداد الوطنية والإقليمية والعالمية التي تعزز إدماج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على نحو مستدام في النظام التجاري، ونؤيد هدف تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع، بما في ذلك من خلال زيادة مشاركة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التجارة والاستثمار الدوليين.

59 - ونسلم بضرورة زيادة تمويل التجارة وتدابير تيسير التجارة للبلدان النامية. وسنواصل الترويج للأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف ذي طابع عالمي ويستند إلى القواعد ويكون مفتوحاً وشفافا ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز والإنصاف في إطار منظمة التجارة العالمية، والترويج أيضاً لتحرير التجارة بشكل مجدٍ.

60 - ونهيب بجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى دعم البلدان النامية في بناء القدرات من أجل تعزيز التجارة الإلكترونية. ونحن مقتنعون بأن سد الفجوة الرقمية داخل البلدان وفيما بينها سيسهم في تحقيق أهداف خطة عام 2030 وغاياتها. وسننظر باستمرار في الحاجة إلى تحديث الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والاتفاقات الإقليمية واتفاقات الاستثمار الدولية بغية تعزيز إسهامها في التنمية المستدامة.

61 - ونتطلع إلى انعقاد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بربادوس في تشرين الأول/أكتوبر 2021 من أجل الاتفاق على مسائل منها سياسات التجارة والتنمية التي تبني قدرات إنتاجية من شأنها إحداث تحول في اقتصادات البلدان النامية وإحراز تقدم في خطة عام 2030.

الدين والقدرة على تحمّل أعبائه

62 - يساورنا القلق من أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم أوجه الضعف التي كانت قائمة من قبل في مجال الديون وكشفت عن أوجه الهشاشة في البنيان المالي العالمي، حيث يعاني العديد من البلدان المستوفية لشروط المؤسسة الدولية للتنمية من حالة مديونية حرجة أو تواجه خطر شديداً للوقوع فيها، ويشهد العديد من البلدان النامية انكماش هامش التصرف في المجال المالي. ونلاحظ بقلق أن الجائحة وآثارها الضارة بوجه خاص على البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والتحويلات المالية والسياحة يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد البلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجة أو المعرضة لخطرها. وقد أعاقت حالة المديونية الحرجة قدرة البلدان النامية على معالجة مسائل الصحة والأمن الغذائي وتزايد معدلات البطالة والفقر. ويمكن لضمان القدرة على تحمل أعباء الدين وتوفير السيولة أن يؤديا دوراً هاماً في تحقيق تعاف مستدام وشامل وقادر على الصمود.

63 - ونرحب بالتقدم الذي أحرزته مبادرة تعليق سداد خدمة الدين في تيسير زيادة الإنفاق المرتبط بالجائحة. وينبغي لجميع الدائنين الثنائيين الرسميين أن ينفذوا هذه المبادرة تنفيذاً كاملاً وبطريقة شفافة. ونرحب باتفاق مجموعة العشرين على تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لفترة نهائية مدتها 6 أشهر حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2021، وهو ما وافق عليه أيضاً نادي باريس. وسيتيح هذا التمديد النهائي للبلدان المستفيدة تعبئة المزيد من الموارد لمواجهة تحديات الأزمة، والانتقال، حيثما كان ذلك مناسبا، إلى نهج مهيكل بصورة أكبر لمعالجة أوجه الضعف في مجال الديون، بسبل منها برنامج يدعمه صندوق النقد الدولي بشأن جودة الشريحة الائتمانية العليا.

64 - وندعو الدائنين والمدينين إلى مواصلة بحث إمكانية استخدام أدوات الدين، من قبيل مبادرات مقايضة الديون لتحقيق التنمية المستدامة والعمل المناخي، حسبما يكون مناسبا وعلى أساس متفق عليه وشفاف ووفقا لكل حالة على حدة.

65 - ويساورنا القلق من عدم مشاركة الدائنين من القطاع الخاص في مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. إذ من المرجح إذا لم يشارك هؤلاء أن تُستخدم الموارد العامة لإنقاذهم بدلاً من استخدامها في جهود الانتعاش والتنمية. ونشجع المجتمع الدولي على النظر في اتخاذ تدابير لتحفيز زيادة مشاركة القطاع الخاص بشروط مماثلة، بناء على طلب البلدان المستوفية للشروط.

66 - ونرحب بالإطار المشترك لمجموعة العشرين المتعلق بمعالجة الديون بعد انتهاء مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، وهو إطار أيده نادي باريس أيضا ويهدف إلى تيسير معالجة الديون في الوقت المناسب وبشكل منظم للبلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، بمشاركة واسعة من الدائنين، بما في ذلك القطاع الخاص. ونرحب بالجهود الجارية لتنفيذ الإطار المشترك لمعالجة الديون بعد انتهاء مبادرة تعليق سداد خدمة الدين من أجل معالجة أوجه الضعف في مجال الدين على أساس كل حالة على حدة. وينبغي أن تمكّن معالجة الديون البلدان من العودة إلى التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس.

67 - ونشدد على أن إعادة هيكلة الديون يمكن أن تهيئ بيئة مواتية للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة مع إبقاء الديون في مستويات يمكن تحملها. وينبغي أن تقترن إعادة هيكلة الديون بمعالجة أوجه الضعف البنيوية في مجال الدين، وتحسين السياسات المالية، وصولا في نهاية المطاف إلى إدارة الديون بمزيد من الشفافية والاستدامة.

68 - وندعو المجتمع الدولي، في هذا الصدد، إلى تعزيز الحوارات والآليات الشاملة بشأن الديون السيادية من أجل الدفع قدما بالمناقشة المتعلقة بشفافية الديون والإقراض والاقتراض المتسمين بالمسؤولية وقواعد التعاون، بما في ذلك مع القطاع الخاص.

معالجة المسائل البنيوية

69 - نسلّم بالطابع الاستعجالي لتعزيز التنسيق واتساق السياسات على الصعيد العالمي من أجل حماية الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي. ونُقر بدور السياسة النقدية والتنظيم المالي في ضمان الاستقرار المالي، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرة النظام المالي على مواجهة المخاطر المتصلة بالمناخ والبيئة.

70 - ونرحب بالجهود الجارية لتعزيز رصد المخاطر على الصعيد العالمي ونتطلع إلى زيادة إدماج الرصد بصورة منهجية فيما سيجري مستقبلا من مناقشات بشأن السياسات، حسب الاقتضاء. وسنواصل عن كثب تنسيق جهودنا من أجل تعزيز القدرة على الصمود في وجه صدمات المستقبل، بما فيها الجوائح والكوارث الطبيعية والمخاطر المناخية والبيئية.

71 - وحتى مع تعافي الأسواق المالية الدولية منذئذ، فإن العديد من البلدان النامية - وخاصة منها البلدان الأفقر والأكثر ضعفاً - لا تزال تواجه صعوبات في الحصول على السيولة الدولية. ونلاحظ مع القلق المستويات القياسية التي سجلها تدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلدان النامية في أوائل عام 2020. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير ذات مصداقية لمنع تحول مشاكل السيولة إلى مشاكل في الملاءة المالية.

72 - ونؤكد أهمية وجود شبكة أمان مالية عالمية تؤدي وظائفها وأن يكون صندوق النقد الدولي ممولاً تمويلاً جيداً لدعم التعافي الاقتصادي العالمي من جائحة كوفيد-19، وأن يتم في الوقت نفسه إدراج اعتبارات الحد من الفقر والاعتبارات المناخية. ونواصل تأييدنا لأن يكون صندوق النقد الدولي قوياً وقائماً على الحصص وذا موارد كافية.

73 - ونرحب بالدعوة التي وجهتها مجموعة العشرين إلى صندوق النقد الدولي لتقديم اقتراح شامل يتعلق بتخصيصٍ عام جديد لحقوق السحب الخاصة بقيمة 650 بليون من دولارات الولايات المتحدة لتلبية الحاجة العالمية الطويلة الأجل لاستكمال الأصول الاحتياطية. ونرحب كذلك بدعوة صندوق النقد الدولي إلى استكشاف الخيارات المتاحة أمام الأعضاء لتوجيه حقوق السحب الخاصة على أساس طوعي لصالح البلدان الضعيفة.

74 - ونهيب بالدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية إلى توفير مزيد من السيولة في النظام المالي، ولا سيما في جميع البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق زيادة فرص حصول البلدان النامية على التمويل الميسر. وفي هذا الصدد، نلاحظ المناقشات غير الرسمية الجارية بشأن اقتراح إنشاء مرفق السيولة والاستدامة وصندوق تخفيف آثار كوفيد-19 الاقتصادية.

75 - ويخلق التغير التكنولوجي السريع - الذي يتجلى في نمو منظومة التمويل الرقمي وظهور أصول رقمية جديدة - تحديات جديدة أمام السلطات المالية والهيئات التنظيمية. لذلك ندعو الهيئات التنظيمية إلى مواصلة رصد هذه التغيرات ودعم البيئات التمكينية التي تأخذ المخاطر في الاعتبار على النحو الواجب مع الاستمرار في تعزيز المنافسة والابتكار في النظام المالي.

76 - ونطلب إلى الأمم المتحدة أن تدعم البلدان النامية من خلال تبادل المعارف وبناء القدرات من أجل فهم أفضل لآثار التكنولوجيات الرقمية الناشئة على السياسات المالية والنقدية وتسخير الفرص التي تتيحها التكنولوجيات.

العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

77 - ندرك أن جائحة كوفيد-19 سرّعت التحول الرقمي والتحول نحو أساليب العمل الرقمية. ويساورنا القلق إزاء مخاطر اتساع الفجوة الرقمية داخل البلدان وفيما بينها، ولا سيما الفجوة الرقمية بين الجنسين، والأثر السلبي المحتمل للتكنولوجيات الرقمية الناشئة على إيجاد فرص العمل والحماية الاجتماعية والمساواة.

78 - ونقر كذلك بمساهمة الرقمنة في التنمية مع الاعتراف بأنها يمكن أن تزيد من أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل إذا لم نبذل جهوداً متضافرة لتعزيز المنظومات الرقمية المفتوحة والآمنة والشاملة.

79 - ولذلك، فإننا نؤكد على الحاجة الملحة لتسريع الاستثمار في التحول الرقمي وتعزيز الجهود الرامية إلى سد الفجوة الرقمية، ولا سيما بالنسبة للمرأة وبناء عالم رقمي مفتوح وحر وآمن. وندعو إلى تعزيز التعاون الدولي لدعم البلدان النامية في تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تمويل الاستثمار في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

80 - ونحث على تعزيز الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والمهارات الرقمية، في إطار الجهود الرامية إلى سد الفجوات الرقمية والمعرفية، كشرط مسبق للمشاركة الشاملة في الاقتصاد الرقمي. ونؤكد كذلك على أهمية حماية البيانات وأمنها من أجل إنشاء منظومة رقمية جديدة لتحقيق التنمية الشاملة. ونحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون "خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي" ونتطلع إلى تواصل المناقشات في حظيرة الأمم المتحدة بين الدول الأعضاء بشأن تحسين التعاون الرقمي بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين.

81 - ونسلم بأهمية تحقيق مزيد من الشمولية والإنصاف في الاستفادة من مكاسب الاقتصاد الرقمي الناشئ. ويلزم بذل جهود جماعية لوضع قواعد جديدة لا تقتصر على تفضيل المؤسسات الرقمية الكبيرة، بل توفر بيئة أعمال مفتوحة ومنصفة وغير تمييزية، تشمل دعم حصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تلك التي تملكها أو تديرها النساء، على التمويل والمعلومات والوصول إلى الأسواق، إلى جانب حماية المستهلكين وتمكينهم.

82 - ونرحب بدور الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي، مع الاعتراف بالتحديات المرتبطة به فيما يتعلق بحماية المستهلك، والأشكال الجديدة للاستبعاد، وأمن الفضاء الإلكتروني، والاستقرار المالي. ونؤكد أيضا على ضرورة اغتنام الفرص والتصدي للتحديات المرتبطة بالتكنولوجيا المالية، لا سيما بالنسبة للنساء اللواتي يتضررن من تلك التحديات بشكل غير متناسب.

83 - وسنواصل الحوار، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة، بين واضعي السياسات، والهيئات التنظيمية، والمبتكرين من أجل تعزيز التعلم المتبادل وإذكاء الوعي بالفرص المتاحة لتحقيق الشمول المالي. ونحن نتطلع إلى منتدى الأمم المتحدة السادس المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة.

البيانات والرصد والمتابعة

84 - نؤكد أهمية البيانات في تقييم أثر جائحة كوفيد-19 وفي تحديد الثغرات من أجل تسريع العمل. وسنواصل تعزيز مصادر البيانات التقليدية، مثل الدراسات الاستقصائية والسجلات الإدارية، مع الترحيب في الوقت نفسه بالمصادر الجديدة، وسنواصل تعزيز جهودنا الرامية إلى جمع وتحليل ونشر البيانات المناسبة والموثوقة، مصنفةً حسب نوع الجنس والسن والإعاقة وغير ذلك من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، من أجل تحسين الرصد ووضع السياسات لتحقيق خطة عام 2030.

85 - وسنزيد من تعزيز الجهود الرامية إلى جمع وتحليل ونشر البيانات المصنفة، وهو أمر بالغ الأهمية لقياس ما أحدثته الجائحة من آثار متباينة على المجتمعات المحلية.

86 - ونشدد على ضرورة زيادة الدعم المالي والمعدات والبنى التحتية والمساعدة التقنية لتعزيز قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية وسد الثغرات في البيانات ببيانات مفتوحة وشاملة للجميع وتكفل المساءلة. وفي هذا الصدد، نقر بأن نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية ومصادر المعلومات الجغرافية المكانية يجب أن تكون أولوية في الجهود المبذولة للاستعداد لمواجهة الكوارث في المستقبل وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

87 - ونحن ندرك الفرص والتحديات المتعلقة بمصادر البيانات الجديدة بالنسبة إلى السياسة العامة. وندعو إلى زيادة الدعم من جميع المصادر، بما في ذلك التعاون الدولي، من أجل تعزيز بناء القدرات والدعم التقني للبيانات والرصد والمتابعة، بما يكفل سلامة وخصوصية أصحاب البيانات، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ونقر بأهمية البيانات باعتبارها أصلاً من الأصول الاستراتيجية في الاستعداد لمواجهة المخاطر والكوارث في المستقبل وتحقيق التنمية المستدامة.

88 - ونحيط علماً *بتقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021* الصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، وبطلبِ فرقة العمل إصدار نسخة مسبقة غير محررة من تقريرها لعام 2022، في موعد أقصاه نهاية شباط/فبراير 2022، على أن تُستكمَل بتضمينها أحدث البيانات عند صدورها، من أجل تيسير إعداد مشاريع الاستنتاجات والتوصيات في الوقت المناسب.

89 - ويستلزم الأثر المدمر الذي أحدثته الجائحة حلولاً جريئة. ونحن ملتزمون بمعالجة هذه الأزمة غير المسبوقة من خلال القيادة الجريئة والتصميم والتعاضد، في إطار تنفيذ خطة عام 2030 بوصفها خارطة طريق لنا لتحقيق مستقبل قادر على الصمود ومستدام ومنصف للجميع.

90 - ويضطلع كل من الأمم المتحدة ومنتدى متابعة تمويل التنمية، بالتنسيق مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، بدور بالغ الأهمية في إيجاد توافق دولي وتسخيره في معالجة الأزمة الاستثنائية.

91 - ونقرر أن يجتمع منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي السابع المعني بمتابعة تمويل التنمية في الفترة من 25 إلى 28 نيسان/أبريل 2022 وأن يتضمن عقدَ الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ونقرر أيضا أن تُستخدم في المنتدى الطرائق التي طُبقت في منتدى عام 2019.

92 - ونقرر أيضا إرجاء النظر في عقد مؤتمر لمتابعة الوثيقة الختامية للمنتدى لعام 2022.